COFI/2009/3 A

November 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثامنة والعشرون

روما، إيطاليا، 2 – 6 مارس/آذار 2009

قرارات وتوصيات اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها الحادية عشرة

برمين، ألمانيا، 2 – 6 يونيو/حزيران 2008

موجز

تتضمن هذه الوثيقة لمحات عن أبرز ما تضمنته المواضيع التي ناقشتها اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في دورتها الحادية عشرة وتشير إلى التوصيات الرئيسية للجنة الفرعية. والنص الكامل للتقرير متاح بوصفه الوثيقة COFI/2009/Inf.8. والمرجو من اللجنة أن تنظر في توصيات اللجنة الفرعية، بما فيها إعتماد التعديلات على الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك الصادرة عن المصايد الطبيعية البحرية.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K3835/A

مقدمة

1– عقدت الدورة الحادية عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في بريمن، بألمانيا، في الفترة من 2 إلى 6 يونيو/حزيران 2008 بدعوة من حكومة ألمانيا الإتحادية[1]. ونص تقرير الدورة متاح بوصفه الوثيقة COFI/2009/Inf.8.

النتائج الرئيسية للدورة

تقرير عن أنشطة مصايد الأسماك المتصلة بالتجارة في منظمة الأغذية والزراعة

2– أثنت اللجنة الفرعية على المنظمة للمجموعة الكبيرة من الأنشطة المتصلة بالتجارة التي تقوم بها إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، كما أثنت على جودة عملها في هذا المضمار، خاصة فيما يتعلق بالمنظمة الجمركية العالمية والعناصر المهمة الكثيرة التي يتضمنها اقتراح المنظمة المتعلق بتحسين التصنيف في النظام المنسق. (الفقرة 9)

3– رحبت اللجنة الفرعية بالتكامل المتزايد في أعمال المنظمة المتعلقة بمصايد الأسماك مع أنشطة الإدارات الفنية الأخرى في المنظمة. (الفقرة 11)

حالة التجارة الدولية بمنتجات مصايد الأسماك والأحداث الهامة التي طرأت عليها

4– رحب الأعضاء بإجراء مزيد من التحليلات للعلاقة بين مختلف أصحاب الشأن في سلسلة القيمة. (الفقرة 16)

5– أيدت اللجنة الفرعية الجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة لزيادة المشاورات المتعلقة بسلسلة القيمة، وأحاطت علماً بفائدة المنتديات الصناعية الاستشارية في تبادل المعلومات والخبرات. (الفقرة 17)

6– رحب الأعضاء أيضا بإجراء المزيد من الدراسات حول الجوانب المفيدة لاستهلاك الأسماك. (الفقرة 18)

7– أيدت اللجنة الفرعية التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية، ودور منظمة الأغذية والزراعة في توفير الإسهامات التقنية للمفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية حول إعانات الدعم للمصايد (الفقرة 20)

8– سلّط الأعضاء الضوء على الدور الهام الذي تلعبه البلدان النامية في إنتاج وتجارة الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك. وأبرزت اللجنة الفرعية ضرورة إدماج البلدان النامية في التجارة العالمية على أكمل وجه. (الفقرة 21)

[1] أعربت اللجنة الفرعية عن التقدير لكريم ضيافة مدينة بريمن الهانزية الحرة.

المتطلبات والمعايير الفنية الدنيا للتوسيم الإيكولوجي لمنتجات المصايد الطبيعية البحرية والداخلية

9- كان هناك تأييد واسع من جانب اللجنة الفرعية للتعديلات في الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد البحرية الطبيعية[2]، وأوصى العديد من الأعضاء بإحالة الخطوط التوجيهية إلى الدورة التالية للجنة مصايد الأسماك لاعتمادها. (الفقرة 24)

10- أيدت اللجنة الفرعية وضع خطوط توجيهية لتقييم مصايد الأسماك في حالات الافتقار إلى البيانات، بما في ذلك استخدام بيانات غير مباشرة مناسبة لإقامة نقاط مرجعية وتطبيق طرق تقدير المخاطر، للاعتبارات المتصلة بالنظم الايكولوجية. (الفقرة 25)

11- جرى تشجيع الأمانة على إجراء دراسات لمعرفة مدى استخدام الخطوط التوجيهية في خطط القطاع الخاص المتعلقة باعتماد الشهادات والتوسيم الإيكولوجي، وما إذا كان زعم هذه الخطط أنها تلتزم بالخطوط التوجيهية يخضع لأي تدقيق. (الفقرة 26)

12- اتفقت اللجنة الفرعية على عقد مشاورة أخرى للخبراء للقيام بمزيد من العمل لوضع مشروع الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الطبيعية الداخلية. (الفقرة 27)

13- كان من رأي اللجنة الفرعية أنه من السابق لأوانه النظر في وضع مجموعة موحدة من الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية معاً. (الفقرة 28)

قضايا اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية في ما يتعلق بالتجارة الدولية بالأسماك

14- هنأت اللجنة الفرعية المنظمة وفريق الخبراء الاستشاري المخصص المعني بتقييم اقتراحات الإدراج ضمن قوائم اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية من أجل تعديل مرفقاتها، على العمل الممتاز. (الفقرة 31)

15- كان هناك تأييد واسع لاقتراح يتعلق بإمكانية حضور مقدمي مقترحات الإدراج في قوائم الاتفاقية اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري المخصص على نفقتهم الخاصة للإجابة على كل ما يثار من تساؤلات. (الفقرة 33)

[2] توجه الأمانة العناية إلى التوصيات المتعلقة بتعديلات الخطوط التوجيهية الصادرة عن مشاورة الخبراء المعنية بالخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن التوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من المصايد البحرية الطبيعية، المعقودة في يومي 3 و4 مارس/آذار 2008، والواردة في ملحق الوثيقة.

16- أقرت اللجنة الفرعية بالتقدم البطيء في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن صيانة وإدارة سمك القرش وحثت البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد عند اللزوم. (الفقرة 34)

تنسيق خطط توثيق المصيد

17- لاحظت اللجنة الفرعية أن من المستصوب تنسيق خطط توثيق المصيد، وإن كان ينبغي في الوقت الحاضر أن يكون دور المنظمة محدودا في هذا الصدد. (الفقرة 38)

18- لاحظت اللجنة الفرعية الدعم الكبير الذي يحظى به استخدام خطط توثيق المصيد، ولكنها لاحظت أن ذلك ليس دائماً بالحل الأمثل (الفقرة 39)

19- لاحظت اللجنة الفرعية الأهمية المتزايدة لإمكانية التتبع في عدد من المجالات كشرط من شروط التجارة الدولية، وأنه ينبغي بذل الجهود لتحقيق التكامل بين متطلبات إمكانية التتبع من أجل تجنب قيام حواجز غير ضرورية أمام التجارة. (الفقرة 40)

20- أشارت اللجنة الفرعية إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة في وضع خطوط توجيهية لأفضل الممارسات التجارية وخطط توثيق المصيد وإمكانية التتبع المتكاملة. (الفقرة 41)

التدابير المتصلة بالتجارة في سبيل الاستدامة: التقدم المحرز في وضع صك ملزِم عن تدابير دولة الميناء

21- شددت اللجنة الفرعية على أهمية مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. (الفقرة 44)

استعراض شروط النفاذ إلى الأسواق

22- أثنت اللجنة الفرعية على المنظمة للعمل الذي تقوم به فيما يتصل بأنشطة وضع مواصفات الدستور الغذائي ووضع خطوط توجيهية للتوسيم الإيكولوجي، كما أثنت على جهودها الميدانية في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية والتدريب في البلدان النامية. (الفقرة 48)

23- حثت اللجنة الفرعية المنظمة على رصد وتحقيق التآزر الضروري مع عمل الدستور الغذائي، وشجعت جميع البلدان الأعضاء على المشاركة بفعالية في مداولات الدستور الغذائي. (الفقرة 50)

24- شددت اللجنة الفرعية على الحاجة إلى التنسيق الوثيق مع اللجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك لكفالة فهم الروابط القائمة بين الخطوط التوجيهية لتربية الأحياء المائية والمصايد الطبيعية في الخطوط التوجيهية بشأن إصدار الشهادات في مجال تربية الأحياء المائية. (الفقرة 52)

25- طلبت اللجنة الفرعية من أمانة المنظمة تقييم السبل والوسائل التي تساعد على إحاطة جميع المعنيين على نحو شفاف بالخطط التي تفي بشروط الخطوط التوجيهية للمنظمة بشأن التوسيم الإيكولوجي أو إصدار الشهادات بطريقة موثوقة. (الفقرة 53)

رصد تنفيذ المادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد

26- اتفقت اللجنة الفرعية على ضرورة إعداد استبيان منفصل من أجل رصد تنفيذ المادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد. (الفقرة 55)

27- طلبت اللجنة الفرعية أن يصدر الاستبيان كل سنتين مع تحديثه كي تبرز فيه التطورات الجارية والطبيعة الديناميكية للتجارة بالمنتجات السمكية. (الفقرة 56)

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك بوصفها جهازاً سلعياً دولياً وعلاقتها بالصندوق المشترك للسلع الأساسية

28- وافقت اللجنة الفرعية على المشروعين المقترحين عن "توفير المساعدة الفنية من أجل النهوض بمصايد الأسماك الصغيرة وإدماجها في التجارة الدولية" و"تعزيز منتجات الأغذية البحرية الأمازونية في السوق العالمية" لتمويلهما من الصندوق المشترك للسلع الأساسية. (الفقرة 60)

الخطوط التوجيهية الفنية بشأن التجارة الرشيدة بالأسماك

29- اعتمدت اللجنة الفرعية الخطوط التوجيهية الفنية بشأن التجارة الرشيدة بالأسماك وأوصت بنشرها. (الفقرة 64)

موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية عشرة

30- رحبت اللجنة الفرعية بالعرض الكريم من كل من الأرجنتين وأسبانيا لاستضافة اللجنة الفرعية في دورتها الثانية عشرة. وسوف يحدد المدير العام الموعد للدورة الثانية عشرة للجنة الفرعية ومكان انعقادها بالتشاور مع الرئيس. وينبغي ألا يتعارض اختيار موعد الدورة المقبلة مع جدول الاجتماعات الدولية الأخرى. (الفقرة 66)

التدابير المقترح أن تتخذها اللجنة

31- يرجى من اللجنة المصادقة على تقرير اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك وإصدار توجيهاتها بخصوص القضايا سالفة الذكر، بما فيها اعتماد التعديلات على الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك الصادرة عن المصايد الطبيعية البحرية.

الملحق

التوصيات بشأن التعديلات على الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية المستمدة من مصايد الأسماك البحرية الطبيعية

بعد انعقاد مشاورات الخبراء والمشاورات الفنية في 2003؛ و2004؛ و2005، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الفنية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية المستمدة من مصايد الأسماك البحرية الطبيعية. وقد اعتمدت لجنة مصايد الأسماك هذه الخطوط التوجيهية في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في 2005. ولدى اعتماد الخطوط التوجيهية أوصت اللجنة، في دورتها السادسة والعشرين، بأنه "ينبغي للمنظمة أن تقوم باستعراض ومواصلة استنباط المعايير العامة المتعلقة "بالأرصدة قيد النظر" وبالتأثيرات الخطيرة للمصايد على النظام الإيكولوجي (الفقرة 27 من الخطوط التوجيهية)". وبعد ذلك صادقت اللجنة على هذه التوصية، الصادرة في دورتها السادسة والعشرين، وذلك في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في مارس/آذار 2007، والتي اتفقت فيها على أن تضطلع المنظمة بعمل إضافي فيما يتعلق بالمتطلبات والمعايير الفنية الدنيا للمصايد الطبيعية البحرية والداخلية على السواء.

وفي أعقاب هذا الطلب من لجنة مصايد الأسماك في دورتها السابعة والعشرين، عقدت المنظمة مشاورة الخبراء المعنية بالخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن التوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية المستمدة من المصايد البحرية الطبيعية في روما في الفترة 3–5 مارس/آذار 2008. واستعرضت مشاورة الخبراء الخطوط التوجيهية الحالية لمصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية وقدمت توصيات إلى لجنة مصايد الأسماك بشأن معالجة ما طلبته اللجنة فيما يخص "الأرصدة قيد النظر" و "المتطلبات الفنية الدنيا".

ويرد فيما يلي النصوص المعدلة المقترحة للمتطلبات الفنية الدنيا للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية المستمدة من المصايد البحرية الطبيعية. وقد أبرزت التعديلات بشطبها أو وضع خطوط تحتها. وأرقام الفقرات هي الأرقام نفسها الواردة في الخطوط التوجيهية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك البحرية الطبيعية.

وحدة الشهادات

25– "وحدة الشهادات" هي المصايد التي يلتمس إصدار شهادات التوسيم الإيكولوجي لها وفقاً لما يحدده أصحاب الشأن الذين يلتمسون إصدار الشهادة. ويمكن أن تشمل الشهادة: المصايد بكاملها، حيث تشير المصايد إلى نشاط نوع بعينه من المعدات أو طريقة تؤدي إلى صيد نوع أو أكثر من الأسماك؛ أو مكون فرعي للمصايد، كأسطول وطني يصيد أرصدة مشتركة مثلاً؛ أو عدة مصايد تعمل على استغلال نفس الموارد. وقد يكون "الرصيد قيد النظر" الذي تستغله هذه المصايد (وحدة الشهادات) رصيداً أو أكثر من رصيد بيولوجي وفقاً لما يحدده أصحاب الشأن من أجل استصدار الشهادة.

ويقتصر تطبيق الشهادات على المنتجات المستمدة من "أرصدة قيد النظر" (انظر الفقرة 30). وينبغي أن تراعى، عند تقييم الامتثال لمواصفات إصدار الشهادات، التأثيرات على "الأرصدة قيد النظر" من جميع المصايد التي تستخدم هذا "الرصيد قيد النظر" في كامل المنطقة التي ينتشر فيها.

المتطلبات والمعايير الفنية الدنيا لإجراء التوسيم الإيكولوجي بالنسبة للمصايد البحرية الطبيعية

مقدمة

26- تحدد الفقرات التالية المتطلبات والمعايير الفنية الدنيا اللازمة لتقييم ما إذا كان من الممكن اعتماد واحدة من المصايد ومنح توسيم إيكولوجي لإحدى المصايد. ويمكن لخطط التوسيم الإيكولوجي أن تطبق متطلبات ومعايير إضافية أو أكثر صرامة تتعلق بالاستخدام المستدام للموارد. والمتطلبات والمعايير أدناه يجب أن تستند إلى، وأن تفسر وفقا للمجموعة الحالية من الصكوك الدولية التي تعنى بالمصايد، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية 1995، ومدونة السلوك للصيد الرشيد 1995، وكذلك الوثائق ذات الصلة بما فيها إعلان ريكيافيك بشأن الصيد الرشيد في النظام الايكولوجي البحري 2001.

27- وتحدد المتطلبات لكل مجال من المجالات الثلاثة: نظم الإدارة، والمصايد التي تطلب لها الشهادات و"الرصيد قيد النظر" المقترن بها، واعتبارات التأثيرات الخطيرة لمصايد الأسماك على النظام الإيكولوجي. وينبغي لكل واحدة من المصايد المعنية تحديد المعايير ومؤشرات الأداء ذات الصلة القابلة للقياس ونظم الرصد النظيرة كي يتسنى تقييم ما تحقق من تقدم وتقييم اتساق المصايد مع متطلبات ومعايير خطة التوسيم الايكولوجي. وعند وضع وتطبيق المعايير وتقييم مدى اتساق المصايد لمتطلبات مواصفات الشهادات، ينبغي المراعاة التامة لوجهات نظر وآراء الدول، المنظمات الإقليمية لإدارة المصايد ومنظمة الأغذية والزراعة.

نظم الإدارة

28- المتطلبات: تدار الواحدة من المصايد بمقتضى نظام للإدارة يقوم على الممارسات الحسنة ويضمن استيفاء المتطلبات والمعايير الوارد وصفها في الفقرة 29. ويعمل نظام الإدارة والمصايد بالامتثال للمتطلبات الخاصة بالقانون واللوائح المحلية والوطنية والدولية بما في ذلك المتطلبات الصادرة عن أي منظمة إقليمية من منظمات إدارة مصايد الأسماك تدير ~~الأرصدة المستهدفة~~ "الأرصدة قيد النظر".

28- 1 وتوجد بالنسبة إلى "الرصيد قيد النظر" نهج إدارية موثقة تقترن بتوقع، له ما يبرره، بأن الإدارة ستنجح في مراعاة عوامل عدم اليقين وعدم الدقة.

28– 2 وتوجد أهداف كما توجد، عند الاقتضاء، تدابير إدارية لمعالجة الجوانب ذات الصلة بتأثير الصيد على النظم الإيكولوجية وفقاً لما يرد في الفقرة 31.

29– وتسري المعايير التالية على نظم الإدارة الخاصة بأية مصايد أسماك، ولكن يجب الاعتراف بضرورة إيلاء اعتبار خاص للمصايد صغيرة النطاق فيما يتعلق بتوافر البيانات، وواقع أن نظم الإدارة قد تختلف اختلافا كبيرا بالنسبة للأنواع والمستويات المختلفة للمصايد (مثل المصايد الحرفية وحتى المصايد التجارية واسعة النطاق).

29– 1 يتم جمع البيانات و/أو المعلومات الكافية والاحتفاظ بها وتقييمها وفقا للمواصفات والممارسات الدولية السارية بشأن تقييم حالة الأرصدة[3] واتجاهاتها الحالية (انظر أدناه: الجوانب المنهجية). ويمكن أن يشمل ذلك المعارف التقليدية ذات الصلة أو معارف الصيادين أو مجتمعات الصيد ذات الصلة شريطة أن يمكن التحقق منها بصورة موضوعية.

29– 2 عند تحديد تدابير الصيانة والإدارة المناسبة، تأخذ السلطة المعنية في الحسبان أفضل القرائن العلمية المتوافرة، كما تراعى المعارف التقليدية ذات الصلة أو معارف الصيادين أو مجتمعات الصيد ذات الصلة، شريطة أن يمكن التحقق بصورة موضوعية من سلامتها، من أجل تقييم الحالة الراهنة "للأرصدة قيد النظر"[4] فيما يتعلق، حيثما يكون ملائما، بالنقاط المرجعية[5] للهدف النوعي للأرصدة وحدودها.

29– 2 مكرر: مع مراعاة الفقرة 32، ينبغي لتحديد تدابير الصون والإدارة المناسبة أن يشمل أو يراعى ما يلي:

- المجموع الكلي للنفوق بسبب الصيد، بجميع مصادره، عند تقييم حالة "الرصيد قيد النظر"، بما في ذلك المصيد المرتجع والنفوق غير الملاحظ والنفوق العرضي والمصيد غير المبلغ عنه والمصيد من المصايد الأخرى.
- اتفاق أهداف الإدارة مع تحقيق الغلة المستدامة القصوى (أو بديل مناسب) في المتوسط، أو تخفيض النفوق بسبب الصيد إذا كان ذلك يمثل الحل الأمثل في ظروف المصايد المعنية (كما في حالة المصايد متعددة الأنواع مثلاً) أو تجنب تعرض الأسماك المفترسة التي تعيش على هذه المصايد لتأثير ضار شديد.
- تعيين نظام الإدارة حدودا أو اتجاهات لمؤشرات الأداء الرئيسية (انظر الفقرة 30– 2)، تتيح تجنب الصيد المفرط لمخزون التزويد أو غير ذلك من الأثار التي يرجح ألا يمكن التغلب عليها أو أن يكون التغلب عليها بطيئاً للغاية، وتعيينه الإجراءات التي تتخذ عند الاقتراب من الحدود أو في حالة عدم الوفاء بالاتجاهات المنشودة.

29– 3 وعلى نحو مماثل، فإن البيانات والمعلومات، بما في ذلك المعارف التقليدية ذات الصلة أو معارف الصيادين ومجتمعات الصيد ذات الصلة، شريطة أن يمكن التحقق بصورة موضوعية من سلامتها، تستخدم لتحديد التأثيرات

[3] تبعا لمدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7–4–4

[4] مدونة السلوك للصيد الرشيد، المواد 6–4 و7–4–1

[5] مدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7–5–3

المعاكسة للمصايد على النظام الإيكولوجي، وتقدم المشورة العلمية حسنة التوقيت بشأن احتمالات وحجم التأثيرات المحددة (انظر الفقرة 31).

29– 4 تعتمد السلطة المعنية وتنفذ بالفعل التدابير الملائمة بشأن صيانة "الأرصدة قيد النظر" واستخدامها المستدام استنادا إلى البيانات والمعلومات والمشورة العلمية المشار إليها في النقاط السابقة أعلاه[6].ولا ينبغي أن تضر الاعتبارات قصيرة الأجل بالصيانة طويلة الأجل والاستخدام المستدام للموارد السمكية.

29– 5 ينشأ إطار قانوني وإداري فعال، على المستويات المحلية، القطرية أو الإقليمية، حسبما يكون ملائما، بشأن المصايد[7]، ويكفل الامتثال من خلال آليات فعالة للرصد والإشراف والمراقبة والانفاذ (انظر الفقرة 6)[8].

29– 6 وفقاً للمادة 7–5 من مدونة السلوك، يتم تطبيق النهج التحوطي لحماية "الأرصدة قيد النظر" ولصون البيئة المائية. ويستلزم هذا، من بين ما يستلزم، ألا يستخدم عدم توافر المعلومات العلمية الكافية ذريعة لإرجاء اتخاذ تدابير الصيانة والإدارة أو الإخفاق في اتخاذها[9]. علاوة على ذلك، تأخذ الشكوك المرتبطة بذلك بعين الاعتبار من خلال طريقة مناسبة لتقدير المخاطر وتحدد نقاط مرجعية ملائمة وتحدد الإجراءات العلاجية التي ينبغي اتخاذها إذا قارب النقاط المرجعية أو تجاوزها[10].

"الأرصدة قيد النظر"

30– المتطلبات: عدم الإفراط في "الأرصدة قيد النظر" والمحافظة عليها في مستويات تشجع على هدف الاستخدام والمحافظة على توافرها للأجيال الحاضرة والمقبلة[11]، مع مراعاة أن التغيرات طويلة الأجل في الإنتاجية يمكن أن تحدث نتيجة للتقلبات الطبيعية و/أو تأثيرات أخرى غير الصيد. وفي حالة حدوث هبوط في الكتلة الحيوية دون هذه المستويات المستهدفة، ينبغي أن تتيح تدابير الإدارة (المادة 7–6 من مدونة السلوك) استعادة الأرصدة إلى هذه المستويات خلال فترة زمنية معقولة (راجع أيضاً الفقرة 29– 2 مكرر).

6 استناداً إلى مدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7–1–1.

7 مدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7–7–1.

8 مدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7–1–7.

9 مدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7–5–1.

10 مدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7–5–2.

11 مدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7–1–1.

تطبق المعايير التالية:

30– 1 يتجنب الصيد المفرط من "الرصيد قيد النظر" إذا كان يعلو الحد الأدنى المرجعي المخصص له (أو الحد البديل له).

30– 2 ينبغي اتخاذ إجراءات لتخفيض معدل النفوق بسبب الصيد (أو المعدل البديل له) إلى ما يدنو الحد الأدنى المرجعي المخصص له إذا كان معدل النفوق بسبب الصيد (أو المعدل البديل له) يعلو هذا الحد الأدنى المرجعي.

30– 3 مراعاة هيكل وتشكيل "الرصيد قيد النظر" اللذين يسهمان في تكيفه مع الأوضاع.

30– 4 في حالة عدم توافر معلومات محددة عن "الرصيد قيد النظر"، فمن الممكن استخدام قرائن عامة مستمدة من أرصدة مشابهة بالنسبة للمصايد قليلة التعرض لمخاطر بالنسبة لهذا "الرصيد قيد النظر". بيد أنه كلما زادت المخاطر كان من الضروري تقديم المزيد من القرائن المحددة للتأكد من استدامة الصيد الكثيف.

اعتبارات النظام الإيكولوجي

31– المتطلبات: ينبغي تقييم التأثيرات المعاكسة المحددة لإحدى المصايد على النظام الإيكولوجي بصورة ملائمة ومعالجتها بشكل فعال[12]. ومن المتوقع وجود شكوك أكبر بكثير عند تقييم التأثيرات المعاكسة المحتملة لمصايد الأسماك على النظام الإيكولوجي، عما يحدث عند تقدير حالة الأرصدة المستهدفة. ويمكن معالجة هذه القضية بإتباع "نهج تقدير المخاطر/إدارة المخاطر". وينبغي لأغراض وضع خطة التوسيم الايكولوجي، مراعاة التأثيرات المعاكسة الأكثر احتمالا، آخذا في الاعتبار المعلومات العلمية المتوافرة والمعارف التقليدية أو معارف الصيادين أو مجتماعات الصيد، شريطة التحقق من سلامتها بصورة موضوعية. وينبغي معالجة تلك التأثيرات التي يحتمل أن تكون لها عواقب خطيرة. وقد يتخذ هذا شكل استجابة إدارة مباشرة أو مزيدا من التحليل للمخاطر التي رصدت. وفي هذا السياق، ينبغي الاعتراف التام بالظروف والمتطلبات الخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، بما في ذلك المساعدة المالية والفنية، ونقل التقانة والتدريب والتعاون العلمي.

تفسر المعايير التالية في سياق تجنب المخاطر الكبيرة للتأثير الضار الشديد.

31– 1 يرصد المصيد غير المستهدف، بما في ذلك المصيد المرتجع، من الأرصدة التي تدخل ضمن "الرصيد قيد النظر" وينبغي ألا تهدد الأرصدة غير المستهدفة بمخاطر جادة للانقراض؛ وإذا نشأت مخاطر جادة للانقراض فينبغي اتخاذ إجراءات علاجية فعّالة.

[12] مدونة السلوك للصيد الرشيد، المادة 7– 2.

31– 2 مراعاة دور "الرصيد قيد النظر" في شبكة الأغذية، واتخاذ تدابير لإدارة الحالة بغية تجنب التأثير الضار الشديد بالأنواع المفترسة المعتمدة على النوع الذي يتألف منه "الرصيد قيد النظر" إذا كان يشكل فريسة رئيسية في النظام الإيكولوجي.

31– 3 وجود معارف بخصوص الموائل الرئيسية "للرصيد قيد النظر" والتأثير المحتمل للصيد على هذا الرصيد. وتجنب التأثير على الموائل الرئيسية والموائل المعرضة بشدة للضرر بفعل معدات الصيد المستخدمة، والحد من هذا التأثير أو تخفيف وطأته (المادة 7 –2–2 من مدونة السلوك). وينبغي، لدى تقييم تأثير الصيد، مراعاة النطاق الكامل الذي يحتله الموئل ذو الصلة، وليس فقط الجزء الذي قد يتأثر بالصيد من هذا النطاق.

31– 4 في حالة عدم توافر معلومات محددة بشأن التأثير الواقع على النظام الإيكولوجي لوحدة الشهادات، فمن الممكن استخدام قرائن عامة مستمدة من حالات مصايد مشابهة بالنسبة للمصايد قليلة التعرض لمخاطر التأثير الضار الشديد. بيد أنه كلما زادت المخاطر كان من الضروري تقديم المزيد من القرائن المحددة للتأكد من كتابة التدابير التخفيفية

الجوانب المنهجية

تقييم الحالة الراهنة والاتجاهات الخاصة بالمخزونات المستهدفة

32– توجد وسائل كثيرة لتقييم حالة واتجاهات المخزونات تقل عن النهج الكمية العالية التي تتطلب الكثير من البيانات في تقييم المخزونات والتي تستخدم في كثير من الأحيان في مصايد الأسماك واسعة النطاق في البلدان المتقدمة. ولا ينبغي أن يؤدي استخدام الطرائق الأقل تفصيلا المتعلقة بتقدير المخزونات إلى استبعاد المصايد من الاعتماد المحتمل لأغراض التوسيم الإيكولوجي. غير أنه ينبغي ملاحظة أنه نظرا لأن استخدام هذه الطرائق يؤدي إلى حدوث شكوك كبيرة عن حالة "الأرصدة قيد النظر"، سيتعين تطبيق نهج تحوطية بدرجة أكبر في إدارة الصيد من هذه الموارد مما قد يستوجب مستويات أقل في استخدام هذه الموارد. وتوجد طائفة من التدابير المتعلقة بالإدارة يشيع استخدامها في المصايد الصغيرة ومنخفضة القيمة التي يمكن رغم ذلك أن تحقق مستويات كافية من الحماية للمخزونات في مواجهة الشكوك عن حالة الموارد.

ويمكن النظر إلى سجل النتائج المتحققة في الماضي في ميدان الإدارة الجيدة على أنه قرينة مؤيدة لكفاية تدابير الإدارة ونظام الإدارة.